



المحافظ

التاريخ : 7 شوال 1447
الموافق : 26 مارس 2026
الإشارة : 105/2 / 2026/

تعميم رقم (2/ ر ب / ر ب أ / 619 / 2026)

إلى كافة البنوك المحلية

بشأن إجراء تعديلات على التعليمات الرقابية

لمواجهة تداعيات التطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة

الأخ الكريم رئيس مجلس الإدارة المحترم

تحية طيبة وبعد،

في إطار المتابعة المستمرة للتطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة، اتخذ بنك الكويت المركزي حزمة من الإجراءات التحفيزية لدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية شملت تعديل التعليمات الرقابية وأدوات السياسة التحوطية الكلية، بهدف تمكين القطاع المصرفي من أداء دوره الحيوي في دعم النشاط الاقتصادي، بما يساهم في توفير السيولة اللازمة لاستمرار أنشطتهم دون انقطاع، والحد من تحول التحديات قصيرة الأجل المرتبطة بنقص السيولة إلى مخاطر طويلة الأجل تؤثر على الملاءة المالية.

وقد شملت هذه الإجراءات:

أولاً : معايير السيولة:

1) خفض الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2014/12/23 بشأن معيار تغطية السيولة (LCR) من 100% إلى 80%.

(2) خفض الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2015/10/25 بشأن معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) من 100% إلى 80%.

(3) خفض الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2008/12/4 بشأن نسبة السيولة الرقابية (RLR) من 18% إلى 15%.

(4) رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة للبنوك التقليدية بتاريخ 1997/10/14 وللبنوك الإسلامية بتاريخ 2003/11/3 والمعدلة بتاريخ 2004/6/8 بشأن نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات (Maturity Mismatch Ladder)، وذلك على النحو التالي:

الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة	الفترة
من 10% إلى 20%	سبعة أيام فأقل
من 20% إلى 30%	شهر فأقل
من 30% إلى 40%	ثلاثة أشهر فأقل
من 40% إلى 50%	سنة أشهر فأقل

ثانياً : الحد الأقصى المتاح للتمويل (MLL):

رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل المقرر وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2016/3/15 من 90% إلى 100%.

ثالثاً : معيار كفاية رأس المال:

الافراج عن جزء من المصدة الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer) بنسبة 1.0% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر على شكل حقوق

مساهمين (CET1) بحيث تخفف متطلبات قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل لتبلغ 12% مقابل 13% الحد الرقابي الحالي.

ويؤكد بنك الكويت المركزي على استمراره في المتابعة الدقيقة لأوضاع القطاع المصرفي، لضمان الاستفادة المثلى من هذه الحزمة التحفيزية، وتعزيز دور البنوك في توفير التمويل والسيولة للقطاعات الإنتاجية، وجاهزيته لاتخاذ المزيد من الإجراءات التي تدعم الاستقرار المالي وتخدم الاقتصاد الوطني.

مع أطيب التمنيات،،،

باسل أحمد الهارون